

الواجب الوطنى الأول للمؤسسة العسكرية

هو حماية الثورة و إنقاذ الوطن

رسائل موجهة إلى القوات المسلحة المصرية

بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١١ الساعة الثالثة صباحاً

١. كشَفَت الأحداثُ الجِسام التى واكَبَتْ وأَعْقَبَتْ أحداثَ اليومين الماضِيَيْن وأسفرت عن إنتهاك هيبة الشرطة فى عقر دارِها بما حدث لمقر وزارة الداخلية ومديرية أمن الجيزة وما حدث لسفارة الكيان الصهيونى من إحراق وتخريبٍ وتدمير عن تحوُّلٍ خطير ـ ولكنه كان متوقعاً لكل ذى بصرٍ وبصيرة ـ فى مسيرة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة يَنْحُو بها تدريجياً صَوْبَ العُنف المُسلح كملجإٍ أخير لجموعٍ عديدة وكبيرة من أبناء الوطن الذين ضاقوا ذَرْعاً بالمحاولات الإجرامية لإجهاض الثورة التى بدأت معَ البشائر الأولى لنجاحِها ولم تزل تُحاك ضدها حتى الآن بغير يأسٍ أو كلل من قِبَلْ لصوص الوطن الذين أطاحَت الثورة بصروح فسادهم التى شيدوها على أطلال الخراب التى يحيا فيها الشعب المصرى المنكوب بحكامه منذ فجر التاريخ حتى الآن.

٢. ماعاد فى قَوْسِ الصَبْر مَنْزَع تجاهَ ما يحدث الآن من مؤامراتٍ تستهدف إجهاضَ الأملَ الوحيد أمامَ الشعب لإعادة بناء الوطن الذى تم نَهْبُ ثرواته وإستنزافِها عَلَناً أمامَ جميعِ المؤسسات الوطنية التى أقسمت على حمايته والحفاظ عليه دونَ أن تحرّكَ ساكِناً وجرى تدميرُ مُقدراتِه عَمْداً دونما إعتبارٍ لأى من هذه المؤسسات التى إئتمنها الشعبُ على سلامته وأَمْنِه والتى إكتفت بالصمت والرضاء بنصيبها منَ الغنيمة طوالَ عقودٍ من الزمان حتى صارَ الوطن خراباً بَلْقعاً يعانى أغلبية ساكنيه من الفقر والعَوَزْ والجهل والمرض والحرمان من أقل حقوقهم الفطرية فى حياةٍ كريمة تليقُ بالبشر.

٣. يجب أن يُدْرِك من لا يُدْرِك ومن لا يستطيع أن يُدْرِك ومن لا يريد أن يُدْرِك أن ضياعَ هذا الأمل الأخير والوحيد لإنقاذ الوطن من حضيض التخلُّف والتدهور والإنحطاط الذى يقبع فيه منذ عقود هو أمرٌ مُحالَ أنْ يحدث أو أن يقبلَ به الملايين من جموع الشعب مِمَنْ خرجوا إبانَ الثورة المجيدة وهم يحملون أرواحَهُم على أكُفِهِمْ فداءاً لوطنهم وإصراراً على تحقيق هذا الأمل الذى أصبحَ واجباً وطنياً وهدفاً وحيداً لا سبيلَ إلى الحيود أو التخلى عنه مهما كانت التضحيات فى سبيله.

٤. مثلت الغالبية العظمى من مواقف وأفعال المجلس العسكرى الذى يتولى مسؤولية حكم وإدارة شئون الوطن فى هذه الفترة العصيبة من تاريخه ألغازاً يصعُب فهمُ بعضِها ويستحيلُ فهمُ الباقى منها وأثارت الكثيرَ من الشكوك والإفتراضات والإحتمالات التى أصابَت المخلصين من أبناء هذا الوطن ـ المهمومين بمشاكله وبكوارثه ونكباته التى تسبب فيها حكامُه والتى شهدها على مدى العقود الست الأخيرة ـ بالحيرة والإحباط والإستياء والغضب بسبب ما تمخضت عنه هذه المواقفُ والأفعال من المزيد من المشاكل والعقبات وما تسببت فيه من تفاقُم للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية زادَ من وطأة ضغوط هذه الأوضاع على عقول وضمائر كلُّ مُحبٍ لوطنه فى هذه المرحلة العصيبة.

٥. شملت مواقف وأفعال المجلس العسكرى ألغازاً وأحاجى كثيرة منها :

أ. الإعتماد على مسؤولين فاشلين غير أكُفاء لا يملكون رؤية سليمة فى إدارة شئون الحياة اليومية ممثلين فى السيد رئيس الوزراء ومعظم السادة الوزراء ومعظم المسؤولين ذوى السمعة السيئة فى الكفاءة والأمانة على حدٍ سواء الذين مازالوا قابعين فى مناصبهم الوزارية والقضائية والإدارية بغير أن يعرف أحد لماذا ؟. ربما يكون ذلك راجعاً إلى كونهم مسؤولين سهلى القياد والإنصياع لأوامر من يختارهم ولكن الإعتماد على العاجزين والفاشلين والخانعين فى الإدارة يصيبُ مصالحَ الوطن والشعب فى مقتلٍ ويؤدى إلى مزيد من التدهور والخراب وهو ما نشهده من أحوال الوطن ونحيا فيه على مدى الشهور السبعة الماضية بغير أن يتبدى له نهاية.

ب. الإعتماد على أفرادٍ محدودين ومُختارينَ بعَيْنِهم لوَضْع النُظُم السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى سوف تقرر وتحدد إطارَ الحياة فى الوطن لعقودٍ مُقبلَة وهذا أمرٌ خطير وحيوى لا يستطيع فرد أو مجموعة أفراد مهما كثُروا أن يضْطَلِعوا به بمعزلٍ عن فئات الشعب التى سَتوضَعْ من أجلها هذه النظُم مما يعكس روحَ الإستبداد التى لم تزل كامِنة فِى نفوس البعض من المسؤولين رغم ما لحقَ بالوطن من جرائها من خرابٍ وإنحطاطٍ وتدميرْ ناهيكَ عن كَوْن البعض من هؤلاء الأفراد المُختارين من ذوى الأهواء والتوجُهات المعروفة سلفاً والمرفوضة من غالبية فئات الشعب المصرى وكَوْن بعضهم الآخر لا يصلُح للإعتماد عليه فى مثل هذه

المهمة الجسيمة ولا يمكن إئتمانه عليها لأسبابٍ كثيرة تتعلق بقدراته العقلية وإمكاناته الفكرية ونزاهته المالية وما إلى ذلك من أسبابٍ واضحة للجميع عدا من يختارُهم لهذه المهمة !.

ت. معاندة المنطق السليم وتجاهُل حكمة ودروس التاريخ وغض الطرف عن تجارب الواقع فى الدول المتقدمة بالإصرار على بعض القرارات التى تقف حجر عَثْرَة أمامَ أى نهضةٍ مرجُوة للوطن مثل الإصرار على شغل العمال والفلاحين لنسبة ٥٠ ٪ من مقاعد مجلسى الشعب والشورى بدعاوى لا يصدقها أو يفهمها أو يقتنع بها أحد فوضع خطط التقدُّم والتنمية والتحديث لمناحى الحياة المختلفة هو واجب وإختصاص النُخْبَة والصَفْوَة من أفراد الشعب الذين يتميزون بالعلم والخبرة والكفاءة والأمانة وليست من مهام العمال والفلاحين الذين يضطلعون بواجباتهم فى مجالاتٍ أخرى يختصُّون بها مثلما تضطلع كل فئة حرفية ومهنية أخرى بما تختصٌ به من أعمال مثل الأطباء الذين يختصون بالخدمات الصحية والمدرسين الذين يختصون بالمهام التربوية والتعليمية .. الخ.

ث. الصبرُ غير المُبَرر وغير المفهوم وغير المقبول على العديد من الظواهر الإجرامية والتخريبية التى تنتشر فى أرجاء الوطن إنتشارَ النار فى الهشيم يتبدى أسوأُها فى ظواهر البلطجة وتهديد الأمن وترويع الآمنين وتتدرج فى السوء مروراً بحالة الإنفلات الأمنى الذى تمارسه وتشجع عليه وتتمادى فيه بغير أن تَرْعَوِى قواتُ الشرطة بإصرار قطاعاتٍ كبيرةٍ منها حتى الآن على خيانة الأمانة المَنوطَة بهم وتجاهُلِ واجبهم فى حماية الشعب والوطن وهو ما أقسموا عليه كأساسٍ لعملهم الذى يتقاضون عليه أجراً وإنتهاءاً بالإعتصامات والمظاهرات وجرائم قطع الطريق وإقتحام وتدمير المبانى والممتلكات العامة وتعطيل وسائل المواصلات .. الخ.

ج. العجز عن التحديد الصحيح لأولويات العمل الوطنى المطلوبة فى هذه المرحلة العصيبة من حياة الشعب والتى يجب أن تركز أولاً وقبلَ أى أمرٍ آخر على الوفاء بإحتياجات المواطنين المعيشية التى يعانى معظمهم من عدم قدرتهم على الوفاء بها لأنفسهم ولأسرهم وهو أمر خطير يشكل مخزوناً لا ينفذ للغضب والعجز واليأس والإحباط سرعان ما ينفجر بغير توقُّع وبغير حدود لدى إندلاع أى شرارة غضب لأى سببٍ آخر. أما الهروب من مواجهة هذه التحديات وتجاهُلها والخلط المُتعمَد للأوراق فى تحديد هذه الأولويات الواضحة والمنطقية بالتركيز على تُرهات وسفسطات الحد الأعلى والحد الأدنى للأجور والمبادىء الحاكمة للدستور ونظام الإنتخابات والمحاكمات الصورية للصوص الوطن دون إتخاذ الإجراءات الرادِعَة تجاههم ومهازل محاكمة الرئيس السابق وأعوانه وعُتاة الفاسدين والمفسدين فى نظام حكمه فكلها أمور تزيدُ من مخزون الغضب الشعبى فى الصدور وتدفع بالأمور إلى مَنْحَى مُرَوِّعْ لا يعلم بدايته أو مساره أو نهايته غيرُ الله.

ح. التخبُّط الغريب والتباطؤ الأكثر غرابة والتردُّد الذى طال أمَدُه فى تقرير وإتخاذ الخطوات الضرورية لتهدئة وإمتصاص غضب قطاعات الشعب المطحونة بالفقر والعَوَزْ والحرمان بالبدء فى تفعيل مبادىء العدالة الإجتماعية بالوسائل المعروفة لدى خبراء الإدارة والإقتصاد والإجتماع والتى تشمل وسائل العدالة الضريبية مثل إصلاح الإختلالات الضريبية الشاذة التى تصبٌ فى صالح الأغنياء على حساب الفقراء ووسائل العدالة الوظيفية مثل تقويم هياكل الأجور المتفاوتة بغير مبرر أو منطق معقول ووسائل العدالة الإنسانية بالحل الفعلى لمشاكل الفئات الأكثر بؤساً التى تحيا خارج هامش الحياة فى الوطن والتى تمثل قنابلَ موقوتة تنتظر فقط الظروف المناسبة لإنفجارها بغير توقُّع وبغير قدرةٍ على التحكم فيها أو إحتواء عواقبها مثل الباعة الجائلين وأطفال الشوارع والمشردين بلا مأوىٍ ووسائل العدالة الإقتصادية مثل الضبط الحازم والرادع للأسواق بوسائل التسعير العادل للسلع إعتماداً على حساب التكاليف والعقاب الرادع بالحظر والمصادرة والسجن لممارسات الغش والخداع والنصب والإحتكار والمغالاة .. الخ.

٦. يجب على جميع المخلصين المُحبين لوطنِهم مسؤولينَ ومواطنين إدراكَ مهاوِى الخطر التى تتهددُنا جميعاً والتى يوشك أنٍ ينزلق إليها الوطن وهو أمرٌ ـ لا قدر الله له أن يحدث ـ مُخيف سيكون بمثابة نكسةٍ قاصِمَة ونكبةٍ أشد وطأةً من هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ التى لا نزال نعانى من عواقبها حتى الآن رغم مرور كل هذه العقود على حدوثها وهو درس من دروس التاريخ يفرض على الجميع ـ حكاماً قبل المحكومين ـ تنحية المطامع والأهواء الشخصية جانباً وإستحضار روح الفداء والوطنية وبذلَ المزيدَ من الجهود والأعباء والإلتزامات والواجبات لإنقاذ الثورة التى صارت الأمل الوحيد أمامنا لتحقيق النهضة التى نحلم بها جميعاً لهذا الوطن. والله الموفق.

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس
الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا
والتكنولوجيا المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى
المجالس القومية المتخصصة

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem
Professor Of Medical Genetics
Faculty Of Medicine, Ain-Shams University
Cairo, Egypt
Phone : 0125874345
https://sites.google.com/site/mszsalem/